مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية
كلية التجارة
جامعة الإسكندرية

العدد الاول – المجلد الرابع والخمسون – يناير ٢٠١٧

معايير المحاسبة المصرية وقابلية القوائم المالية للمقارنة: دراسة تطبيقية

أ/ محمد مصطفى حسن

المعيد بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة الاسكندرية

Egyptian Accounting Standards and Financial Statements Comparability: An Empirical Study

ملخص البحث[1]

يهدف البحث إلى استقصاء أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية الصادرة عام ٢٠٠٦، والمستندة إلى معايير التقرير المالي الدولية (IFRS)، على قابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث تعتبر القابلية للمقارنة أحد أهم الأهداف التي تسعي الجهات التنظيمية وواضعي معايير المحاسبة إلى تحقيقها. وباستخدام ٦٩٢ مشاهدة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٣)، وأسلوب قياس قابلية القوائم المالية للمقارنة المطور بواسطة De Franco et al. (2011)؛ أظهرت النتائج أن تطبيق معاييرالمحاسبة المصرية قد أدي الي انخفاض مستوي القابلية للمقارنة، وهو ما يمكن تفسيره بعدم ملاءمة معايير المحاسبة للمتغيرات البيئية، والقيم المجتمعية، والهياكل التنظيمية في مصر، بالإضافة إلى احتمال انخفاض مستوي الالتزام بالمعايير نتيجة عدم وجود آليات تنفيذ وإلزام قوية.

مصطلحات علمية: معايير المحاسبة المصرية – معايير المحاسبة الدولية – القابلية للمقارنة.

Abstract

The research aims to identify the impct of the application of the Egyptian Accouting Standards issued in 2006, based on Intrnational Financial Reporting Standards (IFRS), on comparability of financial statements.

The comparability is considered as one of the main goals that the regulators and accounting standards setters seek to achieve. Using 692 observations during the period of 2003–2010, and a financial statement comparability measure developed by De Franco et al. (2011); results showed that the application of the Egyptian Accounting Standards has led to reduction of the level of comparability. These results can be explained by inadequacy of the accounting standards to environmental variables, societal values, and institutional frameworks in Egypt, in addition to the possibility of the low level of compliance with those standards, because of the lack of strong enforcement and compulsion mechanisms.

* هذا البحث مشتق من رسالة ماجستير قام الباحث باعدادها بعنوان " أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على قابلية القوائم المالية للمقارنة: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة ببورصة الاوراق المالية"؛ تحت اشراف: أ.د/ أحمد بسيوني شحاته & أ.د/ محمد عبد الحميد طاحون. كلية التجارة – جامعة الاسكندرية

١ – مقدمة

يتمثل الهدف الرئيسي للقوائم المالية في توفير معلومات مفيدة والتي تمكن أصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة. كما تساعد تلك القوائم في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف الخارجية. وتزداد قيمة تلك المعلومات بزيادة قابليتها للمقارنة مع المعلومات المشابهة للشركات الأخرى أو لنفس الشركة خلال فترات زمنية مختلفة (FASB 2008). ويرجع ذلك إلى أن اتخاذ القرارات من قبل الملاك، والمستثمرين، والمقرضين، والمحللين الماليين، وغيرهم يتطلب تقييم الفرص البديلة؛ وهو الامر الذي لا يمكن إجراؤه بصورة سليمة إذا كانت المعلومات ذات مستوي منخفض من القابلية للمقارنة.

وبالتالي تمثل القابلية للمقارنة[١] أحد أهم الخصائص التي يجب أن تتسم بها القوائم المالية، فبدونها لن يستطيع مستخدمو القوائم المالية إجراء المقارنات الصحيحة بين الشركات، ومن ثم اتخاذ القرارات السليمة بما يعود بالنفع على كافة أطراف المجتمع والاقتصاد القومي. وليس بالمستغرب القول بأن هيئات وضع معايير المحاسبة المالية حول العالم تستهدف تحقيق هذا الهدف في المقام الأول. ومع ذلك يشير مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) إلى أن صعوبة إجراء المقارنات بين الشركات نتيجة استخدام طرق محاسبية مختلفة تمثل السبب الرئيسي في تطوير معايير المحاسبة، بينما يتمثل السبب الأخر المحتمل في الاعتقاد بوجود طريقة واحدة صحيحة من بين البدائل المتاحة، إلا أن هناك قلة، إن وجدت، تؤمن بمثل هذا الاعتقاد (FASB 2008).

وقد شهد العالم مع بدايات القرن الحالي العديد من الفضائح المالية لعدد من الشركات الدولية، مثل Enron, WorldCom, Ahold, Health South, and Tyco؛ وهو الأمر الذي أدي إلى اهتزاز أسواق المال الدولية، وتكبد المستثمرين خسائر باهظة، مع فقد الثقة في القوائم والتقارير المالية. وقد أثارت تلك الفضائح الشكوك حول دوروأهمية القوائم المالية، وهو الأمر الذي أدي إلى تزايد الاهتمام بمعايير المحاسبة والقوائم المالية. إذ أن استقرار أسواق المال يعتمد على توافر معلومات مالية ملائمة وقابلة للمقارنة ويمكن الوثوق بها. وبالتالي، إذا أراد المستثمرون اتخاذ قرارات استثمار سليمة، فإن القوائم المالية ذات الجودة العالية والقابلة للمقارنة تعتبر ضرورة لا غني عنها.

وقد تبنت مصر معايير المحاسبة الدولية[٢] منذ عام ١٩٩٧ وذلك بصدور قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧، والذي ألزم الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم بتطبيق معايير المحاسبة المصرية والتي تعتبر ترجمة لبعض معايير المحاسبة الدولية (IAS) الصادرة حتى بداية عام ١٩٩٧ من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية

[١] يستخدم البحث "القابلية للمقارنة" و"قابلية القوائم المالية للمقارنة" كمترادفين.

[٢] أنشئت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) عام ١٩٧٣بهدف إصدار معايير المحاسبة الدولية (IAS). وفي عام ٢٠٠١ تم إنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ليحل محل اللجنة. وقد قام المجلس بتعديل بعض معايير المحاسبة الدولية، والغاء البعض الاخر واحلالها بإصدار معايير جديدة أطلق عليها معايير التقرير المالي الدولية (IFRS). وسوف يتم استخدام اصطلاح "معايير المحاسبة الدولية" أو "المعايير الدولية" للدلالة على معايير المحاسبة الدولية المعدلة ومعايير التقرير المالي الدولية القائمة معا.

(IASC). ولمواكبة التعديلات التي شهدتها المعايير الدولية؛ صدر قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بشأن معايير المحاسبة المصرية. وفي عام ٢٠١٥ تم اصدار معايير المحاسبة المصرية بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥؛ حيث تم إلغاء المعايير المصرية السابقة وإصدار معايير جديدة، والتي تعتبر ترجمة لمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مع وجود بعض التعديلات الطفيفة حتى تتمشى معايير المحاسبة مع القوانين المصرية.

من ناحية أخرى، يثور الجدل بين مؤيدي ومعارضي تبني معايير المحاسبة الدولية. إذ يجادل المؤيدون بأن تطبيق المعايير الدولية ذات الجودة المرتفعة يساعد على زيادة كل من جودة القوائم المالية وقابليتها للمقارنة، وتخفيض تكلفة رأس المال وجذب الاستثمارات الأجنبية. وتتمثل الحجة الرئيسية لوجود معايير موحدة على المستوي الدولي في أن المحاسبة تهتم أساساً بالقياس، لذلك يكون من الملائم أن تكون مبادئ القياس واحدة في أي دولة، مع ضرورة عدم تأثر القيم المفصح عنها بحواجز اللغة (Roberts, Weetman, and Gordon 2005). أما المعارضون فيجادلون بأن خصائص بيئات الأعمال المحلية والهياكل التنظيمية تحدد شكل ومحتوي معايير المحاسبة؛ وبالتالي فإن تطبيق مجموعة واحدة من المعايير لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة جودة القوائم المالية وقابليتها للمقارنة.

وتزداد حدة هذا الجدل بالنسبة للدول النامية، حيث يري البعض أن تبني المعايير الدولية[٣] يسبب أضراراً عديدة لتلك الدول نظراً لتأثر معايير المحاسبة الدولية بشكل رئيسي بالممارسات المحاسبية للدول المتقدمة، بالإضافة إلى تركيز مجلس معايير المحاسبة الدولية على احتياجات أسواق رأس المال بالدول المتقدمة وهو ما تفتقر إليه الدول النامية. بينما يري البعض الآخر أن الدول النامية ليس لديها معايير ذات جودة عالية بالإضافة إلى أنها لا تمتلك الإمكانيات اللازمة لوضع تلك المعايير، لذا فإن تبني معايير دولية ذات جودة عالية يوفر الوقت والجهد والتكلفة.

وعلى الرغم من استمرار الجدل حول تطبيق مجموعة وحيدة لمعايير المحاسبة على مستوي العالم وعدم حسم أفضلية تبني معايير المحاسبة الدولية من خلال الدراسات العديدة منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، فإن عدد الدول التي تبنت أو تخطط لتبني معايير المحاسبة الدولية في تزايد مستمر. إذ يشير مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى وجود حوالي ١٣٠ دولة تتطلب أو تسمح باستخدام المعايير الدولية (Pacter 2016). ففي ٢٠٠٢/٧/١٩ وافق الاتحاد الأوروبي على قرار بإلزام جميع الشركات المسجلة بالاتحاد الأوروبي

(٣) يقصد بتبني المعايير الدولية adoption قيام الدولة بتطبيق المعايير التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية كما هي بدون إجراء أي تعديلات جوهرية عليها، وذلك في مقابل كل من التكييف والتقارب. إذ يقصد بتكييف المعايير الدولية adaptation قيام الدولة بتطبيق المعايير التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية بعد قيام واضعي المعايير في هذه الدولة بإجراء تعديلات جوهرية عليها بما يتناسب مع المتغيرات البيئية والقيم المجتمعية والهياكل التنظيمية في الدولة. بينما يقصد بالتقارب convergence إزالة الاختلافات بين معايير المحاسبة المحلية والدولية من خلال التعاون بين مجلس معايير المحاسبة الدولية وواضعي المعايير المحلية.

بتطبيق المعايير الدولية بداية من أول يناير ٢٠٠٥ عند إعداد القوائم المالية المجمعة. علاوة على ذلك، فقد ألغت الولايات المتحدة مطالبتها للشركات الأجنبية التي تطبق المعايير الدولية بإجراء تسويات لقوائمها المالية لكي تتفق مع معايير المحاسبة الأمريكية، حيث أصدرت هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) في عام ٢٠٠٧ قراراً بقبول القوائم المالية للشركات الأجنبية المعدة وفقا للمعايير الدولية بدون إجراء تسويات وفقا لمعايير المحاسبة الأمريكية. كما أن الهيئة أصدرت خريطة طريق Roadmap في عام ٢٠٠٨ بخصوص إمكانية السماح للشركات الأمريكية بإعداد قوائمها المالية وفقا للمعايير الدولية. ويري Jacob & Madu (2009) أن تلك القرارات تعكس اعتراف الهيئة بأن المعايير الدولية تمثل مجموعة من معايير المحاسبة عالية الجودة والمقبولة دولياً، والتي تزيد من قابلية القوائم المالية للمقارنة بغض النظر عن الموقع الجغرافي.

ومنذ منتصف التسعينات من القرن الماضي تناول العديد من الدراسات جودة معايير المحاسبة، مع تحديد الخصائص الواجب توافرها في تلك المعايير لكي تكون ذات جودة عالية. إلا أن تلك الدراسات غلب عليها الطابع التحليلي والوصفي؛ وبالتالي لم تقدم دليلاً عملياً على مدي ملاءمة تلك المعايير، حيث أن تبني الدول معايير محاسبية عالية الجودة لا يعني إنتاج تقرير مالي عالي الجودة (Ball 2006). إذ تعد المعايير عالية الجودة شرطا ضروريا ولكنها ليست شرطاً كافياً لإعداد قوائم مالية عالية الجودة (Ball, Robin, and Wu 2003). وبالتالي فإن دراسة تجربة الدول التي تبنت المعايير الدولية يقدم فائدة كبيرة لتقييم مدي فعالية تبني تلك المعايير (Chen, Tang, Jiang, and Lin 2010).

لذا فقد اتجهت الدراسات مؤخرا إلى تقييم مدي ملاءمة وفعالية معايير المحاسبة الدولية؛ وبصفة خاصة من خلال فحص أثر تبني معايير المحاسبة الدولية على خصائص وسمات القوائم المالية والتي تعد المنتج النهائي لمعايير المحاسبة. ومع تعدد خصائص القوائم المالية إلا أنه يمكن القول بأن جودة القوائم المالية وقابليتها للمقارنة تمثلان أهم الخصائص التي يجب أن تتصف بهما القوائم المالية لما لهما من آثار اقتصادية عديدة. إذ يشير Hail, Leuz, and Wysocki (2010) إلى أن دراسة تبني معايير المحاسبة الدولية تقوم بصفة عامة على أساس مدي التحسن في كل من جودة القوائم المالية والقابلية للمقارنة عبر الشركات والدول.

وقد تناول العديد من الدراسات أثر معايير المحاسبة الدولية على جودة القوائم المالية في دول العالم المختلفة، بينما تناول عدد محدود من الدراسات أثر معايير المحاسبة الدولية على قابلية القوائم المالية للمقارنة رغم أهميتها لمستخدمي القوائم المالية والاقتصاد القومي لأي دولة (Cascino & Gassen 2015). ونظراً لأن تحقيق القابلية للمقارنة يمثل أحد الأهداف الأكثر أهمية لتبني معايير المحاسبة الدولية من قبل الجهات المنظمة، فقد بدأ الباحثون إعطاء مزيد من الاهتمام لفهم وقياس القابلية للمقارنة بصورة أفضل (De George, Li, and Shivakumar 2016). لذا يمكن القول بأن التساؤل الذي يطرح نفسه الآن – والذي أصبح مسار اهتمام الباحثين والمنظمين

ومستخدمي القوائم المالية – يتمثل فيما إذا كان تبني معايير المحاسبة الدولية والتي تمثل مجموعة موحدة من معايير المحاسبة عالية الجودة يؤدي إلى إعداد قوائم مالية قابلة للمقارنة خصوصاً في الدول النامية ذات أسواق رأس المال الناشئة.

ويهدف هذا البحث الى استقصاء أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية الصادرة عام ٢٠٠٦، والمستندة إلى معايير المحاسبة الدولية، على قابلية القوائم المالية للمقارنة في الدول النامية، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المصرية المقيدة بالبورصة؛ حيث تعتبر مصر إحدى الدول النامية ذات الاقتصاديات الناشئة. وتتمثل دوافع القيام بهذا البحث في استحواذ موضوع القابلية للمقارنة على اهتمام محدود في الدراسات المحاسبية المنشورة، وذلك رغم إشارة الباحثين وواضعي المعايير إلى أهمية تحقيق مستوي مرتفع من القابلية للمقارنة (Peterson, Schmardebeck, and Wilks 2015). ومن ناحية أخرى، فقد ركزت الدراسات الخاصة بتقييم فعالية تبني معايير المحاسبة الدولية على جودة القوائم المالية، بينما كان هناك ندرة في الدراسات التي تناولت أثر معايير المحاسبة الدولية على قابلية القوائم المالية للمقارنة.بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم الدراسات قد ركز على دول الاتحاد الأوروبي؛ لذا يأتي هذا البحث كمحاولة لسد الفجوة الموجودة في الفكر المحاسبي من خلال فحص ذلك الأثر في الدول النامية ذات أسواق المال الناشئة.

وتتبع أهمية هذا البحث من الناحية النظرية إلى أنه يمثل إضافة للفكر المحاسبي الخاص بالقابلية للمقارنة والعوامل المؤثرة عليها. إذ تعتبر دراسة وتفسير العوامل المؤثرة على مستوي القابلية للمقارنة من الموضوعات الهامة لما لها من أثار ايجابية هامة على مستخدمي القوائم المالية والاقتصاد القومي لأي دولة. كما يعتبر هذا البحث إضافة للفكر المحاسبي الخاص بتقييم فعالية تبني معايير المحاسبة الدولية من خلال أحدى أهم خصائص التقرير المالي والمتمثلة في القابلية للمقارنة.

أما بالنسبة للجانب العملي، فإن تقييم مستوي القابلية للمقارنة يساهم في الإجابة على التساؤل الهام لأصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية والمتمثل في مدي إمكانية الاعتماد على نتائج مقارنة الأرقام الواردة في القوائم المالية للشركات المختلفة. كما يوفر تقييم القابلية للمقارنة للشركات المصرية معلومات مفيدة لوزارة الاستثمار، والهيئة العامة للرقابة المالية، والمسئولين عن معايير المحاسبة المصرية حول نتائج تطبيق معايير المحاسبة الدولية؛ مما يساعد على اتخاذ قرارات سليمة بخصوص معايير المحاسبة المصرية في المستقبل.

وأخيرا، فإن إجراء الدراسة التطبيقية في دولة واحدة يساهم في زيادة الثقة في نتائج الدراسة. فالتركيز على دولة واحدة يُمكّن من استخدام عينة متجانسة من الشركات مع تثبيت أثر أو التحكم في بعض العوامل المؤسسية والقانونية، مثل متطلبات التسجيل وهياكل السوق، والتي تختلف من دولة لأخرى مما قد يثير الشكوك في النتائج (De George et al. 2016; Paananen & Lin 2009).

وتحقيقا لتلك الأهداف؛ تم تقسيم المتبقي من البحث على النحو التالي: (٢) القابلية للمقارنة وعلاقتها بتبني معايير المحاسبة الدولية؛ (٣) الدراسة التطبيقية؛ (٤) الخلاصة؛ (٥) حدود البحث؛ (٦) المجالات البحثية المقترحة.

٢- القابلية للمقارنة وعلاقتها بتبني معايير المحاسبة الدولية

يهدف هذا الجزء من البحث إلى تحديد مفهوم القابلية للمقارنة، والعلاقة بين تبني معايير المحاسبة الدولية ومستوي القابلية للمقارنة تمهيدا لاستقصاء أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية، والمستندة إلى المعايير الدولية، على القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية، وذلك من خلال تحليل وتقييم الدراسات السابقة ذات الصلة. وتحقيقا لهذا الهدف، سيتم تقسيم هذا الجزء على النحو التالي:

٢-١ مفهوم القابلية للمقارنة.

٢-٢ تأثير تبني معايير المحاسبة الدولية على مستوي القابلية للمقارنة.

٢-٣ خلاصة الدراسات السابقة واشتقاق فرض البحث.

٢-١ مفهوم القابلية للمقارنة

على الرغم من أهمية القابلية للمقارنة والاستخدام الواسع لهذا المصطلح إلا أنه مصطلح صعب التعريف ومازال غير مُعرف بصورة جيدة ill-defined وغامض نسبيا حتى الآن (Lang et al. 2010; Potter & Pinnuck 2012; Wang (2014. وعلاوة على ذلك، يشير Taplin (2011 إلى وجود اتفاق ضئيل حول وجود مفهوم دقيق للقابلية للمقارنة، وقد تكون المفاهيم المختلفة مناسبة للحالات المختلفة. وفي ظل غياب الاتفاق حول تعريف أو مفهوم القابلية للمقارنة، فإنه يمكن اللجوء إلى التعريف اللغوي، حيث تعني كلمة قابل للمقارنة comparable في القاموس "يمكن مقارنته capable of being compared". ويعني ذلك وجود درجات أو مستويات للقابلية للمقارنة، فالعناصر المتشابهة يمكن مقارنتها حتى مع اختلاف مقدار المعلومات المتاحة لكل عنصر. فالقوائم المالية لشركتين يمكن مقارنتهما على الرغم من كون إحدى القوائم مفصلة مع معلومات تفصيلية وملاحظات إيضاحية، بينما القوائم الأخرى ملخصة بصورة كبيرة مع معلومات تفصيلية قليلة وبدون ملاحظات إيضاحية (Simmons 1967).

وتعتبر محاولة Simmons (1967) من أولي المحاولات لوضع تعريف مناسب للقابلية للمقارنة. إذ يشير Simmons (1967) إلى أن القابلية للمقارنة تعني أن تعكس القوائم المالية الظروف الاقتصادية المتشابهة بطريقة متماثلة، ويتحقق ذلك من خلال القياس والعرض بطريقة متماثلة. بينما يشير Gray (1973) إلى أن القابلية للمقارنة تعني تمكين المستثمرين من إجراء مقارنات سليمة للأداء والمركز المالي الخاص بالشركة، ومن ثم تعني القابلية للمقارنة القدرة على مقارنة الأشياء معا وتقييم مدي اختلافها. ويتحقق ذلك من خلال الاختلافات في الأداء والمركز المالي الفعلي وليس الاختلافات في المعالجة المحاسبية Zhanga & (Andrew 2010). كما يري Revsine (1975)

أن عدم قابلية البيانات المحاسبية للمقارنة يعني عدم توافر أساس لإجراء مقارنات سليمة بين الشركات، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى عدم قابلية تقديرات العائد والمخاطر المعتمدة على تلك البيانات للمقارنة. كما يشير Simmons (1967) إلى أنه لزيادة فهم القابلية للمقارنة فإنه يجب مناقشتها ضمن الإطار المحاسبي للتقرير المالي. إذ يعد هذا الإطار ضروريا لتحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بالإضافة إلى تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الشركات.

ولقد حازت القابلية للمقارنة على اهتمام واضعي معايير المحاسبة حول العالم باعتبارها إحدى الخصائص النوعية الهامة للمعلومات المحاسبية منذ ثمانينات القرن الماضي. فوفقاً للإطار المفاهيمي المشترك لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، تمثل القابلية للمقارنة إحدى الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات، والتي تم تعريفها على أنها "الخاصية النوعية التي تمكن المستخدمين من تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر". وعلى خلاف الخصائص النوعية الأخرى للمعلومات، لا تتعلق القابلية للمقارنة ببند واحد، حيث تتطلب مقارنة بندين على الأقل (FASB 2010; IASB 2010).

وقد اعتمد العديد من الباحثين على التعريف الوارد بالإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية كتعريف مناسب للقابلية للمقارنة (على سبيل المثال: Barth 2013; Brochet, jagplinzer, and Riedl 2013; DeFond et al. 2011; Yip & Young 2012). إذ ترى Barth (2013) أن ذلك التعريف يعتبر تعريفا دقيقا للقابلية للمقارنة. كما يشير Yip & Young (2012) إلى أن ذلك التعريف يؤكد على وجود بُعدين على نفس مستوي الأهمية للقابلية للمقارنة هما: (١) بُعد التشابه، والذي يشير إلى ما إذا كانت الشركات ذات الأنشطة الاقتصادية المتشابهة تقوم بالإفصاح عن أرقام محاسبية متشابهة. و(٢) بُعد الاختلاف، والذي يشير إلى ما إذا كانت الشركات ذات الأنشطة الاقتصادية المختلفة تفصح عن أرقام محاسبية مختلفة. بينما يشير Zeff (2007) إلى أن وجهة النظر المقبولة حاليا على نطاق واسع تتمثل في أن القابلية للمقارنة تتحقق بالتأكيد على أن الأشياء المتشابهة تبدو متشابهة والأشياء غير المتشابهة تبدو مختلفة. إلا أنه يتساءل عن ماهية الأشياء في المحاسبة؟ وكيف نلاحظ ونحدد الأشياء المتشابهة وغير المتشابهة؟ فالمحاسبة عمل بشري وليست قطع أثاث أو أقمشة.

ومن ناحية أخرى، قدم عدد من الباحثين تعريفات عملية للقابلية للمقارنة وذلك بهدف قياس القابلية للمقارنة. إذ يشير Taplin (2011) إلى أن قياس القابلية المقارنة يعد شرطا ضروريا لفهم وتحسين القابلية للمقارنة، وأنه في حالة عدم وجود فهم لكيفية قياس القابلية للمقارنة، فإن مصطلح القابلية للمقارنة يصبح غير ذا معني ولا يجب استخدامه. ومن تلك التعريفات العملية، يري Van der Tas (1988) أنه يمكن اعتبار القابلية للمقارنة بأنها الزيادة في درجة الإجماع المتعلقة باختيار البدائل المحاسبية لعنصر معين من عناصر القوائم المالية. كذلك يشير Jaafar & McLeay (2007) إلى أنه يمكن الوصول إلى التوفيق الكامل عندما تتبني جميع الشركات التي تعمل في ظروف

متشابهة نفس المعالجة المحاسبية للمعاملات المتشابهة بغض النظر عن موقعها الجغرافي.

وعرّف De Franco et al. (2011) القابلية للمقارنة على أنها ترتبط بالنظام المحاسبي للشركات والذي يترجم المعاملات الاقتصادية إلى البيانات المحاسبية، حيث يكون لدي الشركات أنظمة محاسبية قابلة للمقارنة إذا أنتجت تلك الأنظمة قوائم مالية متشابهة وذلك لمجموعة من الأحداث الاقتصادية المتشابهة. كما يشير Barth, Lansman, Lang, and Williams (2012) إلى أن الفكرة الأساسية للقابلية للمقارنة تتمثل في أن الأرقام المحاسبية تكون قابلة للمقارنة إذا أفصحت الشركات التي تواجه أحداثا اقتصادية متشابهة عن أرقام محاسبية متشابهة. وفي نفس الإطار، يشير Francis, Pinnuck, and Watanabe (2014) إلى أنه يمكن تعريف القابلية للمقارنة بأنها مدي تطابق closeness الأرباح المفصح عنها نتيجة الاتساق في تطبيق القواعد المحاسبية عبر الشركات.

مما سبق يمكن أن نخلص إلى أنه لم تكن هناك محاولات كافية لوضع تعريف مناسب للقابلية للمقارنة. فالبحث حول القابلية للمقارنة مازال في بدايته، ولابد من إجراء مناقشات نظرية لمفاهيم القابلية للمقارنة ودراسات تطبيقية تتناول القوائم المالية للشركات (Taplin 2011). وبصفة عامة يمكن القول بأن الهدف من وراء تحقيق مستويات مرتفعة من القابلية للمقارنة يتمثل في توفير المعلومات المقارنة اللازمة لتقييم الفرص البديلة. وبالتالي، فإن القابلية للمقارنة تعني أن يتوصل مستخدمو القوائم المالية من مقارنة الأرقام المحاسبية إلى استنتاجات سليمة (أي أن تبدو الأشياء المتشابهة متشابهة وأن تبدو الأشياء غير المتشابهة مختلفة)؛ مما يمكنهم من اتخاذ قرارات سليمة بناءً على تلك الاستنتاجات. أما إذا أدت مقارنة الأرقام المحاسبية إلى استنتاجات غير سليمة أي تكون مخالفة للحقيقة، فإن الأرقام المحاسبية تكون غير قابلة للمقارنة. وبصورة عملية، تتحقق القابلية للمقارنة عندما يكون لدي الشركات أنظمة محاسبية تنتج قوائم مالية متشابهة وذلك لمجموعة من الأحداث الاقتصادية المتشابهة.

ومن الجدير بالذكر أن القابلية للمقارنة تختلف عن الاتساق أو الثبات Consistency، فالاتساق يعني استخدام نفس الطرق المحاسبية لنفس العناصر إما بواسطة الشركة نفسها من فترة لأخرى أو بواسطة الشركات خلال نفس الفترة. وبالتالي فإن القابلية للمقارنة تمثل الهدف المطلوب تحقيقه بينما يساعد الاتساق على تحقيق هذا الهدف من خلال استخدام نفس الطرق لنفس العناصر. كما أن تحقق الاتساق في حد ذاته لا يضمن تحقيق القابلية للمقارنة (Barth 2013)، وذلك نظرا لوجود صعوبة تتعلق بالتأكد من قيام الشركات بالالتزام بالطرق المحاسبة المفصح عنها، وما إذا كانت قد قامت بتطبيقها بصورة سليمة. ومن ناحية أخرى، فإنه من الممكن إنتاج نفس الأرقام المحاسبية من خلال طرق محاسبية مختلفة (على سبيل المثال، استخدام طريقة FIFO أو LIFO عند ثبات مستويات الأسعار ومستويات المخزون).

٢-٢ تاثير تبني معايير المحاسبة الدولية على مستوي القابلية للمقارنة

تمثل الاختلافات الجوهرية في متطلبات وممارسات إعداد القوائم المالية عبر دول العالم المختلفة، والحاجة المتزايدة للمعلومات المقارنة من قبل مستخدمي هذه القوائم إحدى الدوافع الرئيسية لتقليل الاختلافات بين معايير المحاسبة على المستوي المحلي وتطوير مجموعة موحدة من معايير المحاسبة على مستوي العالم (Choi & Meek 2011). لذا يمثل تحقيق مستوي مرتفع من القابلية للمقارنة أحد الأهداف الرئيسية التي يسعي مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تحقيقها. إذ يشير المجلس إلى أنه يهدف إلى تطوير مجموعة موحدة من معايير المحاسبة الدولية مرتفعة الجودة والتي تعتبر وسيلة لإمداد المستثمرين والمشاركين في أسواق رأس المال بقوائم مالية قابلة للمقارنة ومن ثم مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

وتشير الدراسات (Cabán-García & He 2013; Cascino & Gassen 2015; De George et al. 2016; Jang, Lee, Seo, and Cheung 2015; Yip & Young 2012) إلى وجود ندرة في الدراسات التي تناولت أثر تبني معايير المحاسبة الدولية على القابلية للمقارنة. فضلا عن ذلك، فإن تلك الدراسات القليلة ركزت على دول الاتحاد الأوروبي، كما أنها توصلت إلى نتائج متعارضة.

فمن ناحية توصلت بعض الدراسات إلى زيادة القابلية للمقارنة بعد التبني الإجباري لمعايير المحاسبة الدولية. فمن خلال استخدام قابلية النظام المحاسبي للمقارنة، ودرجة نقل المعلومات، ومدي تماثل المحتوي المعلوماتي للأرباح وحقوق الملكية كمقاييس للقابلية للمقارنة، توصلت دراسة Yip & Young (2012) إلى أن التبني الإجباري للمعايير الدولية في ١٧ دولة أوروبية يحسن من القابلية للمقارنة بين الدول من خلال تحسين بُعد التشابه للقابلية للمقارنة (جعل الأشياء المتشابهة تبدو متشابهة) ولكن لم يكن هناك تحسن في بُعد الاختلاف (جعل الأشياء غير المتشابهة تبدو مختلفة). بالإضافة إلى أن تحسين القابلية للمقارنة بين الدول يتأثر بمدي تشابه النظام القانوني للدول. كما توصلت دراسة André et al. (2012) إلى زيادة القابلية للمقارنة بعد التبني الإجباري للمعايير الدولية في دول الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال استخدام عدم تجانس الطرق المحاسبية وقابلية النظام المحاسبي للمقارنة كمقاييس للقابلية للمقارنة. كما تم التوصل إلى أن الألفة familiarity بالمعايير الدولية لم تحسن من القابلية للمقارنة (حيث لم يكن هناك فروق معنوية بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١٠).

وركزت دراسة Cabán-García & He (2013) على الدول الاسكندنافية (الدانمارك، وفنلندا، والنرويج، والسويد)، حيث هدفت إلى التعرف على تأثير التبني الإجباري لمعايير المحاسبة الدولية من قبل الاتحاد الأوروبي والاندماج بين البورصات المحلية للدانمارك وفنلندا والسويد في عام ٢٠٠٥ على القابلية للمقارنة. وباستخدام مضاعف نسب أسعار الأسهم/الأرباح وقابلية النظام المحاسبي للمقارنة كمقاييس للقابلية للمقارنة، تم التوصل إلى زيادة القابلية للمقارنة بعد التبني الإجباري للمعايير الدولية في عام ٢٠٠٥ في جميع الدول، بالإضافة إلى زيادة القابلية للمقارنة ولكن بصورة طفيفة في الدانمارك وفنلندا والسويد مقارنة بالنرويج في الفترة بعد اندماج البورصات المحلية.

ومن ناحية أخري، وعلى عكس نتائج الدراسات السابق عرضها، توصلت بعض الدراسات إلى عدم زيادة القابلية للمقارنة بعد التبني الإجباري لمعايير المحاسبة الدولية. فقد توصلت دراسة Lang et al. (2010) من خلال عينة من الشركات من ٢٣ دولة، إلى أنه على الرغم من زيادة التحرك المتوازي في الأرباح[٤] بعد التبني الإجباري لمعايير المحاسبة الدولية إلا أنه لم يكن هناك زيادة في القابلية للمقارنة مقاسة بقابلية النظام المحاسبي للمقارنة. كما تم التوصل إلى أن التحرك المتوازي للأرباح يرتبط بصورة عكسية مع تتبع المحللين ودقة تنبؤات المحللين الماليين، وبصورة طردية مع تشتت التنبؤات. بينما ترتبط القابلية للمقارنة بصورة طردية مع تتبع المحللين ودقة تنبؤات المحللين الماليين، وبصورة عكسية مع تشتت التنبؤات. وتشير تلك النتائج إلى أن زيادة التحرك المتوازي في الأرباح المرتبط بتبني المعايير الدولية يؤثر بصورة عكسية على منفعة المعلومات المالية لمستخدمي القوائم المالية.

ومن خلال استخدام قابلية النظام المحاسبي للمقارنة وباستخدام عينة من ٢٩ دولة حول العالم (١٤ دولة تبنت المعايير الدولية و١٥ دولة لم تتبناها)، توصلت دراسة Cascino & Gassen (2015) إلى أن تأثير التبني الإجباري لمعايير المحاسبة الدولية على القابلية للمقارنة كان محدوداً جداً. وباستخدام عينة من الشركات الإيطالية والألمانية تم التوصل إلى أن عدم التجانس في الالتزام بالمعايير الدولية يمثل السبب وراء انخفاض القابلية للمقارنة. كذلك استخدمت دراسة Liao et al. (2012) مدي تماثل المحتوي المعلوماتي للأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية كمقياس للقابلية للمقارنة للتعرف على تأثير التبني الإجباري لمعايير المحاسبة الدولية على القابلية للمقارنة وذلك باستخدام عينة من الشركات الألمانية والفرنسية. وعلى الرغم من زيادة القابلية للمقارنة في السنة التالية للتبني، إلا أنه كان هناك انخفاض في القابلية للمقارنة في السنوات التالية للتبني. كما تم التوصل إلى أن الاختلافات بين التقديرات المحاسبية، والاعتراف بعناصر معينة، والاحتياطيات تمثل أسباب انخفاض القابلية للمقارنة على مر الزمن.

٢-٣ خلاصة الدراسات السابقة واشتقاق فرض البحث

مع تركيز الدراسات السابقة والمحدودة على دول الاتحاد الأوروبي، واستخدام بعضها مقاييس غير مباشرة لقياس القابلية للمقارنة، بالإضافة إلى توصلها إلى نتائج متعارضة، فإن ذلك يشير إلى عدم حسم ما إذا كان تبني معايير المحاسبة الدولية يؤدي أو لا يؤدي إلى زيادة القابلية للمقارنة، وهو الأمر الذي يتطلب إجراء المزيد من الدراسات ليس فقط في دول الاتحاد الأوروبي؛ وإنما في الدول النامية أيضا. ويرجع ذلك إلى الدور الهام الذي تلعبه القابلية للمقارنة في تحقيق الآثار الاقتصادية الايجابية لتبني معايير المحاسبة الدولية، وهو الأمر الذي أشار إليه معظم الدراسات التي سبق استعراضها. بالإضافة إلى ذلك، فقد توصل العديد من الدراسات (Biddle et al. 2015; Byard et al. 2011; Chan et al. 2013; Chen et al.

[٤] يقصد بالتحرك المتوازي في الأرباح earnings comovement مدي تغاير الأرباح المحاسبية للشركات بمرور الزمن. ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى De Franco et al. (2011).

2014; Florou & Kosi 2015; Francis et al. 2016; Horton et al. 2013; Khurana & Michas 2011; Schleicher et al. 2010; Tan et al. 2011) إلى أن الآثار الاقتصادية الايجابية الناتجة عن التبني الإجباري لمعايير المحاسبة الدولية تكون أكثر وضوحا للشركات التي تنتمي إلى دول كان لديها معايير محلية أكثر اختلافا مع المعايير الدولية؛ وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بأن زيادة القابلية للمقارنة بعد تبني المعايير الدولية تمثل احدي الآليات المفسرة لتلك الآثار الايجابية.

ومن الجدير بالذكر أن جودة القوائم المالية لا تُعد بديلا عن القابلية للمقارنة، حيث يشير Leuz & Wysocki (2016) إلى أن زيادة القابلية للمقارنة تمكن المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين من المقارنة بين الشركات بصورة أسهل واقل تكلفة ومن ثم زيادة منفعة القوائم المالية حتى إذا لم تتغير جودة القوائم المالية. وفي هذا الصدد، توصلت دراسة Yao (2014) إلى أن زيادة القابلية للمقارنة تمثل السبب الرئيسي للتحسن في سيولة سوق رأس المال بعد التبني الإجباري لمعايير المحاسبة الدولية مقارنة بالجودة، حيث انخفضت جودة القوائم المالية بعد التبني الإجباري للمعايير الدولية؛ وهو ما يدل على أن تأثير القابلية للمقارنة كان أكبر من التأثير المشترك للجودة والقابلية للمقارنة. كما توصلت دراسة Neel (2016) إلى أن القابلية للمقارنة تمثل الآلية الرئيسية المسببة للآثار الاقتصادية للتبني الإجباري للمعايير الدولية، حيث كانت زيادة قيمة الشركة وسيولة أسهمها، وانخفاض أخطاء وتشتت تنبؤات المحللين الماليين، محصورة في أولئك المتبنين الذين لديهم مستوي مرتفع من القابلية للمقارنة. بينما جاء تأثير جودة القوائم المالية في المرتبة الثانية، واقتصر بصفة عامة بالنسبة لأولئك المتبنين الذين لديهم مستوي مرتفع من القابلية للمقارنة.

من ناحية أخري، يثار الجدل حول مدي ملاءمة معايير المحاسبة الدولية للدول النامية نظراً لأن معايير المحاسبة الدولية تتأثر بشكل رئيسي بالممارسات المحاسبية للدول المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معايير المحاسبة الدولية تم اعدادها على أساس المفاهيم principles-based، ومن ثم تتضمن مستوي منخفضا من الإرشادات التفصيلية، بالإضافة إلى أنها تتطلب قدرا كبيرا من التقديرات المحاسبية وممارسة الحكم المهني. كما يتسم معظم المعايير بالتعقيد، بالإضافة إلى وجود شكوك في مستوي الالتزام بمتطلبات القياس والإفصاح الخاصة بها. وبالتالي يتطلب التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية وجود آليات تنفيذ وإلزام قوية وهو الأمر الذي قد تفتقر إليه الدول النامية. ومن ثم قد يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى انخفاض القابلية للمقارنة.

وقد أدي ما سبق إلى التعارض في النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة التي تناولت أثر تبني معايير المحاسبة الدولية على القابلية للمقارنة. ومن ثم فإن التساؤل حول مدي تحقيق تبني معايير المحاسبة الدولية لمستوي مرتفع من القابلية للمقارنة مازال بحاجة إلى الدراسة. ونخلص مما تقدم إلى أن تطبيق معايير المحاسبة المصرية، المستندة إلى معايير المحاسبة الدولية، قد يؤدي إلى زيادة أو انخفاض مستوي قابلية القوائم المالية للمقارنة. ومن ثم فإنه من المتوقع وجود علاقة بين تطبيق معايير

المحاسبة المصرية وقابلية القوائم المالية للمقارنة وإن كانت غير محددة الإتجاه. وبالتالي يتمثل فرض البحث (في صورته البديلة) فيما يلي:

H_1: يؤدي تطبيق معايير المحاسبة المصرية إلى زيادة أو انخفاض مستوي قابليةالقوائم المالية للمقارنة للشركات المصرية المقيدة بالبورصة.

٣- الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قابلية القوائم المالية للمقارنة؛ وذلك من خلال فحص مستوي القابلية للمقارنة لعينة من الشركات المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية قبل وبعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية الصادرة في عام ٢٠٠٦. وتحقيقا لهذا الهدف، تم تقسيم هذا الجزء على النحو التالي:

٣-١ مجتمع وعينة الدراسة.

٣-٢ توصيف وقياس متغيرات الدراسة.

٣-٣ نتائج الدراسة التطبيقية.

٣-٤ تحليل نتائج الدراسة.

٣-١ مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المصرية المقيدة بالبورصة والمنشور بياناتها من قبل شركة مصر لنشر المعلومات[٥] خلال فترة الدراسة (٢٠٠٣-٢٠١٠).

وحتى يتم اختيار أي شركة ضمن عينة الدراسة يجب أن تفي بالمعايير التالية:

١) ألا تنتمي لقطاع البنوك وشركات التأمين[٦].

٢) أن يكون الجنيه المصري هو عملة التداول والعملة المستخدمة في إعداد وعرض القوائم المالية.

٣) أن تنتهي السنة المالية للشركة في ١٢/٣١ من كل عام.

٤) أن تكون من الشركات المتداولة أسهمها خلال فترة الدراسة.

٥) أن تتوافر القوائم المالية والبيانات الخاصة بسعر وعوائد الأسهم خلال فترة الدراسة.

ومع تطبيق هذه المعايير، بلغت العينة النهائية ٨٠ شركة[٧] بإجمالي عدد مشاهدات بلغ ٦٩٢ مشاهدة. ويوضح الجدول (١) القطاعات التي تنتمي إليها شركات العينة، وعدد ونسبة شركات كل قطاع بالنسبة لإجمالي مفردات العينة.

---

[٥] تأسست شركة مصر لنشر المعلومات (egID) عام ١٩٩٩، وفي عام ٢٠٠٢ حصلت على حق بث بيانات البورصة المصرية. وفي عام ٢٠٠٣ بدأت في بناء قاعدة بيانات الكترونية رئيسية تحتوي على البيانات الأساسية للشركات المدرجة في البورصة المصرية.

[٦] تم استبعاد البنوك وشركات التأمين نظرا لانهما يخضعان لقواعد محاسبية خاصة بكل منهما؛ وبالتالي يفترض عدم تأثر بياناتهما بإصدار معايير المحاسبة المصرية.

[٧] يتضمن ملحق البحث بيان بأسماء الشركات المتضمنة في عينة الدراسة.

جدول (١)عينة الدراسة النهائية مصنفة وفقا للقطاعات

	عدد الشركات	عدد الأزواج	عدد مشاهدات الانحدار
الموارد الأساسية	٣	٣	٦
الكيماويات	٣	٣	٦
التشييد ومواد البناء	١٥	١٠٥	٢١٠
الخدمات المالية	٧	٢١	٤٢
الأغذية والمشروبات	٧	٢١	٤٢
الرعاية الصحية والأدوية	٦	١٥	٣٠
الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	٩	٣٦	٧٢
المنتجات المنزلية والشخصية	٤	٦	١٢
العقارات	١٥	١٠٥	٢١٠
الاتصالات والتكنولوجيا	٣	٣	٦
السياحة والترفيه	٨	٢٨	٥٦
حجم العينة النهائي	٨٠	٣٤٦	٦٩٢

٣-٢ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

بالرجوع إلى فرض الدراسة، يتضح أن متغيرات الدراسة تتكون من متغير مستقل واحد؛ وهو تطبيق معايير المحاسبة المصرية. أما المتغير التابع فيتمثل في قابلية القوائم المالية للمقارنة. بالإضافة إلذلك يتضمن نموذج الدراسة بعض المتغيرات الرقابية. ويمكن توصيف هذه المتغيرات وكيفية قياسها على النحو التالي:

٣-٢-١ المتغير المستقل: تطبيق معايير المحاسبة المصرية

يتمثل المتغير المستقل في تطبيق معايير المحاسبة المصرية الصادرة عام ٢٠٠٦. ذلك أنه لمواكبة التعديلات التي شهدتها المعايير الدولية؛ صدر قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بشأن معايير المحاسبة المصرية، حيث تم إلغاء المعايير المصرية السابقة وإصدار معايير جديدة (تضمنت ٣٥ معياراً)، والتي تعتبر ترجمة لمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) الصادرة حتى بداية عام ٢٠٠٥ من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مع وجود بعض الاستثناءات الطفيفة من أجل تمشى معايير المحاسبة مع القوانين المصرية. وقد تم قياس هذا المتغير من خلال الاعتماد على متغير وهمي يعبر عن تطبيق معايير المحاسبة المصرية (بإعطائه القيمة ١) أو عدم تطبيقها (بإعطائه القيمة صفر).

٣-٢-٢ المتغير التابع: قابلية القوائم المالية للمقارنة

يقصد بقابلية القوائم المالية للمقارنة أن يتوصل مستخدمو القوائم المالية من مقارنة الأرقام المحاسبية الواردة بالقوائم المالية إلى استنتاجات سليمة (أي أن تبدو الأشياء المتشابهة متشابهة وأن تبدو الأشياء غيرالمتشابهة مختلفة)؛ مما يمكنهم من اتخاذ قرارات سليمة بناءً على تلك الاستنتاجات. وبصورة عملية، تتحقق القابلية للمقارنة عندما يكون لدي الشركات أنظمة محاسبية تنتج قوائم مالية متشابهة وذلك لمجموعة من الأحداث الاقتصادية المتشابهة.

واتفاقا مع الدراسات السابقة التي تناولت أثر تبني معايير المحاسبة الدولية على القابلية للمقارنة (André et al. 2012a; Cascino & Gassen 2015; Lang et al. 2010; Yip & Young 2012) سوف يتم الاعتماد على أسلوب قابلية النظام المحاسبي للمقارنة المطور من قبل De Franco et al. (2011) كمقياس للقابلية للمقارنة مع بعض التعديلات اللازمة André et al. (2012a; Lang et al. 2010).

وتتمثل خطوات قياس القابلية للمقارنة وفقا لهذا الأسلوب فيما يلي:

أ- تقدير معاملات النظام المحاسبي الخاص بالشركة

يتمثل النظام المحاسبي في الآلية التي تترجم الأحداث الاقتصادية إلى القوائم المالية. واستناداً إلى عائد السهم كمقياس تقريبي للآثار الصافية للأحداث الاقتصادية على الشركة، والأرباح كمؤشر للقوائم المالية؛ فإنه يمكن تقدير المعاملات الخاصة بالنظام المحاسبي للشركة من خلال معادلة الانحدار التالية باستخدام البيانات المالية السنوية لأربع سنوات[٨] قبل وبعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية:

$$Earnings_{it} = \alpha_i + \beta_i Return_{it} + \varepsilon_{it} \quad \text{..... (1)}$$

حيث:

$Earnings_{it}$ = نسبة صافي الربح قبل الضريبة للشركة i عن الفترة t إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية في بداية الفترة t.

$Return_{it}$ = عائد السهم[٩] للشركة i عن الفترة t.

α_i; β_i المعاملات المقدرة للنظام المحاسبي للشركة i.

ب- تقدير الأرباح الخاصة بالشركة والشركات الأخرى باستخدام نفس العائد:

(٩) يتم حساب عائد السهم من خلال المعادلة التالية:
(سعر السهم في نهاية العام – سعر السهم في بداية العام + التوزيعات للسهم خلال العام) ÷ سعر السهم في بداية العام.

(٨) استخدم De Franco et al. (2011) ١٦ فترة ربع سنوية، واستخدم Yip & Young (2012) القوائم نصف السنوية ل٣ سنوات قبل وبعد تبني معايير المحاسبة الدولية. ونظرا لعدم توافر القوائم ربع السنوية خلال فترة الدراسة فقد تم الاعتماد على القوائم السنوية، ويتفق ذلك مع (Cascino & Gassen 2015; Lang et al. 2010).

لتقدير الاختلاف بين النظام المحاسبي للشركة i والنظام المحاسبي للشركة j، يتم استخدام المعاملات المقدرة للنظام المحاسبي للشركة i والشركة j للتنبؤ بأرباحهما بافتراض أن لديهما نفس العائد، وبمعني أخر إذا كانتا تواجهان نفس الأحداث الاقتصادية. ومع استخدام عائد الشركة i عن الفترة t لكلتا الشركتين يتم حساب:

$$E(Earnings)_{iit} = \alpha_i + \beta_i Return_{it} \quad \text{..... (2)}$$

$$E(Earnings)_{ijt} = \hat{\alpha}_j + \hat{\beta}_j Return_{it} \quad \text{..... (3)}$$

حيث:

$E(Earnings)_{iit}$ = الأرباح المقدرة للشركة i من خلال استخدام النظام المحاسبي للشركة i وعائد الشركة i عن الفترة t.

$E(Earnings)_{ijt}$ = الأرباح المقدرة للشركة j من خلال استخدام النظام المحاسبي للشركة j وعائد الشركة i عن الفترة t.

ج- قياس القابلية للمقارنة بين الشركة والشركات الأخرى

تتحدد القابلية للمقارنة بين الشركتين i و j بالقيمة السالبة لمتوسط الفروق المطلقة بين الأرباح المقدرة باستخدام النظام المحاسبي للشركتين قبل وبعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية، كما يلي:

$$CompAcct_{ijt} = \frac{-1}{4} \times \sum_{t-3}^{t} |E(Earnings_{iit}) - E(Earnings_{ijt})| \quad \text{..... (4)}$$

وتجدر الإشارة إلى أنه تم ضرب المعادلة في (-١) لكي تشير القيم الأكبر (الأقل سلبية) إلى زيادة مستوي القابلية للمقارنة بين الشركتين.

٣-٢-٣ المتغيرات الرقابية

يشير Lang et al. (2010) إلى عدم وجود دليل نظري أو تطبيقي بشأن المتغيرات الرقابية المناسبة التي تفسر القابلية للمقارنة ويمكن إدراجها في نموذج الانحدار. لذلك تم استخدام حجم الشركة ونسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية على أساس انه يتم استخدامهما على مدي واسع لتوضيح العديد من الخصائص غير القابلة للملاحظة unobservable على مستوي الشركة. واتفاقا مع ذلك، فقد استخدمت الدراسات (André et al. 2012a; Francis et al. 2014; Yip & Young 2012) عددا من المتغيرات المعبرة عن خصائص الشركة والتي يحتمل أن تؤثر على القابلية للمقارنة مثل نسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية، والعائد على الأصول، ومستوي الرفع المالي، وحجم الشركة، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ومدي وجود خسائر.

وبناءً على مدي توافر البيانات فقد تم استخدم نسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية، ومعدل العائد على الأصول، ومستوي الرفع المالي، ومدي تحقق خسائر، وحجم الشركة، ومدى مراجعة القوائم المالية بواسطة مكاتب المراجعة الكبار كمتغيرات رقابية قد تؤثر على مستوي القابلية للمقارنة. ونظرا لعدم وجود أساس نظري في هذا الصدد فإنه لا يمكن عمل تنبؤات حول إشارات معاملات هذه المتغيرات (Francis et al. 2014).

ونظرا لقياس المتغير التابع لزوج الشركتين i و j؛ فإن ذلك يتطلب تعديل المتغيرات الرقابية للتحكم

فـي الاختلافـات بـين هـاتين الشـركتين. ولـذلك فقـد تضـمنت المتغيـرات الرقابيـة الـتحكم فـي كـل مـن المستويات والاختلافات بين زوجي الشركات؛ وذلك مـن خـلال ادراج القيمـة الصـغرى لقـيم الشـركتين (للتحكم في المستوي) والقيمة المطلقة للاختلاف بين قيم الشركتين (للتحكم في الاختلافات)(Francis et al. 2014).

٣-٢-٤ منهجية ونموذج الدراسة

تم إجراء الدراسة التطبيقية على مرحلتين:

أ- **المرحلـة الأولـى – قيـاس مسـتوي القابليـة للمقارنـة:** وقد تم ذلك اعتماداً على أسلوب قابلية النظـام المحاسـبي للمقارنـة والمطـور مـن قبـل De Franco et al. (2011) كما تم توضيحه في توصيف وقياس المتغير التابع.

ب- **المرحلـة الثانيـة – قيـاس أثـر تطبيـق معـايير المحاسـبة المصـرية علـى قابليـة القـوائم الماليـة للمقارنـة:** وذلـك اعتمـاداً علـى نمـوذج الانحـدار المتعدد Multiple Regression التالي:

$$CompAcct_{ij} = \beta_0 + \beta_1 EAS_t + \beta_2 BTM_Diff + \beta_3 BTM_Min + \beta_4 ROA_Diff + \beta_5 ROA_Min + \beta_6 Lev_Diff + \beta_7 Lev_Min + \beta_8 LossProb_Diff + \beta_9 LossProb_Min + \beta_{10} Size_Diff + \beta_{11} Size_Min + \beta_{12} Big4Prob_Diff + \beta_{13} Big4Prob_Min + \acute{\varepsilon}_t \ldots\ldots\ldots (9)$$

حيث:

$CompAcct_{ij}$ = مستوي القابلية للمقارنة بين الشركتين i و j، وفقا للمعادلة (٤).

EAS_t = تطبيق معايير المحاسبة المصرية الصادرة في عام ٢٠٠٦، وهو متغير وهمي، يأخذ القيمة ١ إذا كانت t بعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية، وصفر فيما عدا ذلك.

BTM_Diff = القيمة المطلقة للفرق بين نسبتي القيمة الدفترية للقيمة السوقية للشركتين i و j.

BTM_Min = القيمة الصغرى لنسبتي القيمة الدفترية للقيمة السوقية للشركتين i و j.

ROA_Diff = القيمة المطلقة للفرق بين معدلي العائد على الأصول للشركتين i و j.

ROA_Min = القيمة الصغرى لمعدلي العائد على الأصول للشركتين i و j.

Lev_Diff = القيمة المطلقة للفرق بين نسبتي الرفع المالي للشركتين i و j.

Lev_Min = القيمة الصغرى لنسبتي الرفع المالي للشركتين i و j.

$LossProb_Diff$ = القيمة المطلقة للفرق بين نسبتي تحقق الخسائر للشركتين i و j، حيث نسبة تحقق الخسائر تساوي نسبة عدد السنوات التي حققت الشركة خسائر فيها خلال الفترة قبل او بعد التبني (٤ سنوات).

$LossProb_Min$ = القيمة الصغرى لنسبتي تحقق الخسائر للشركتين i و j.

$Size_Diff$ = القيمة المطلقة للفرق بين حجم الشركتين i و j.

$Size_Min$ = القيمة الصغرى لحجمي الشركتين i و j.

Big4Prob_Diff = القيمة المطلقة للفرق بين نسبتي مراجعة القوائم المالية بواسطة مكاتب المراجعة الكبيرة للشركتين *i* و *j*، حيث نسبة مراجعة القوائم المالية تساوي نسبة عدد السنوات التي تمت مراجعة القوائم المالية للشركة بواسطة مكاتب المراجعة الكبيرة خلال الفترة قبل أو بعد التبني (٤ سنوات).

Big4Prob_Min = القيمة الصغرى لنسبتي مراجعة القوائم المالية بواسطة مكاتب المراجعة الكبيرة للشركتين *i* و *j*.

وقد تم الاعتماد على أسلوب الانحدار البسيط لقياس مستوي القابلية للمقارنة، وأسلوب الانحدار الخطي المتعدد لاستقصاء أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على مستوي القابلية للمقارنة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي IBM SPSS 24. ويتم الحكم على مدى معنوية نموذج الانحدار المتعدد من خلال تحديد مدي معنوية اختبار F-Testلتحليل التباين ANOVA. وفيما يتعلق بفرض الدراسة، فقد تم اختباره اعتماداً على إشارة معامل الانحدار والتي تحدد اتجاه العلاقة، ومدى معنوية هذه العلاقة من خلال مقارنة قيمة *P-Value* مع مستوى المعنوية المقبول، فإذا كانت قيمتها تساوي أو أقل من قيمة مستوى المعنوية المقبول كان ذلك دليلاً على معنوية العلاقة Field (2013).

٣-٣ نتائج الدراسة التطبيقية

يوضح الجدول (٢) النتائج الخاصة بنموذج تحليل الانحدار المتعدد الخاص بأثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على القابلية للمقارنة خلال فترة الدراسة. ويتضح من النتائج أن معامل الانحدار الخاص بتطبيق معايير المحاسبة المصرية سالبا ومقداره -٠.١٦٩؛ بما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين تطبيق معايير المحاسبة المصرية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، كما أنه كان معنويا عند مستوي معنوية اقل من ٠.٠٠٠١. وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ومعنوية بين القابلية للمقارنة وكل من نسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية، ومعدل العائد على الأصول، ومستوي الرفع المالي.

كما يتضح من النتائج معنوية نموذج الانحدار ككل حيث كانت قيمة اختبار F-Test معنوية في كلتا الفترتين. ومن الجدير بالذكر أن النتائج الخاصة بمعامل التحديد (R^2) تتفق مع نتائج الدراسات السابقة ذاتالصلة، حيث تراوحت بين ٠.٠٧٤ و٠.٢٩٠ في دراسة Cascino & Gassen (2015)، وبين ٠.٠٧ و ٠.٥٨ في دراسة Lang et al. (2010)، وبين ٠.٠٠٦ و ٠.٣٤١ في دراسة Yip & Young (2012). وبصفة عامة تتفق تلك النتائج مع ما سبق الإشارة إليه بعدم وجود متغيرات رقابية يمكنها تفسير مستوي القابلية للمقارنة.

جدول (٢) النتائج الخاصة بتحليل الانحدار المتعدد

عدد المشاهدات	٦٩٢ مشاهدة		
F-Test	قيمة F	٨.٤٤٠	
	P-Value	٠.٠٠٠***	
معامل التحديد (R2)	R^2	٠.١٣٩	
	Adj. R^2	٠.١٢٣	
المتغير	**الإشارة المتوقعة (Predicted sign)**	**المعامل (Beta)**	***P-Value***
EAS	±	٠.١٦٩-	٠.٠٠٠***
BTM_Diff	؟	٠.١٠٥-	٠.٠٠٠***
BTM_Min	؟	٠.٢٣٧-	٠.٠٠٠***
ROA_Diff	؟	٠.٦٦٣-	٠.٠٠٤**
ROA_Min	؟	١.٢١٣-	٠.٠٠٠***
Lev_Diff	؟	٠.٤٧٦-	٠.٠٠٠***
Lev_Min	؟	٠.٤٦٠-	٠.٠٠٠***
LossProb_Diff	؟	٠.١٧٤-	٠.٠١٦*
LossProb_Min	؟	٠.٠٦٧	٠.٧٢١
Size_Diff	؟	٠.٠١٧	٠.١٨٦
Size_Min	؟	٠.٠٣٩	٠.٠٠٥**
Big4Prob_Diff	؟	٠.٠٥١-	٠.١٥٨
Big4Prob_Min	؟	٠.١٤١-	٠.٠٠٦**

*&**&*** تشير إلى معنوية العلاقة عند مستوى معنوية ٠.٠٥ & ٠.٠١ & ٠.٠٠١أو أقل على الترتيب

٣-٤ تحليل نتائج الدراسة

أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية قبول فرض الدراسة، حيث يؤثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية الصادرة في عام ٢٠٠٦، والمستندة إلى معايير المحاسبة الدولية، بصورة عكسية ومعنوية على مستوي القابلية للمقارنة. وبناءً على ذلك فقد تم قبول فرض البحث. وهو ما يمكن تفسيره بعدم ملاءمة معايير المحاسبة الدولية (التي تستند إليها معايير المحاسبة المصرية) لبيئة الاعمال المصرية؛ نظرا لاختلاف المتغيرات البيئية، والقيم المجتمعية والهياكل التنظيمية في مصر عن تلك المعدة على اساسها معايير المحاسبة الدولية. ويستند هذا

التفسير إلى ما تشير إليه بعض الدراسات السابقة عن استمرار تأثير المتغيرات البيئية، والقيم المجتمعية والهياكل التنظيمية على الممارسات المحاسبية في الدول التي تتبنى معايير المحاسبة الدولية.

فعلى سبيل المثال، تشير دراسة Soderstrom & Sun (2007) إلى أن الاختلافات في جودة المحاسبة ستظل موجودة حتى بعد تبني المعايير الدولية. ذلك لأن جودة المحاسبة تعتبر دالة في كل من النظام السياسي والقانوني، وتطور سوق المال، وهيكل رأس المال، وتركز الملكية، والنظام الضريبي. كما توصلت دراسة Chand & Patel (2011) إلى أن المعايير الدولية لا يتم تفسيرها وتطبيقها بصورة متشابهة من قبل المحاسبين المهنيين في أستراليا وفيجي، حيث تؤثر القيم المجتمعية بصورة معنوية على الأحكام المهنية من قبل المحاسبين، وعلى طريقة تفسيرهم لمصطلحات عدم التأكد الموجودة في المعايير الدولية.

ومن ناحية أخرى، فإنه يمكن رد التأثير العكسي لتطبيق معايير المحاسبة المصرية على مستوي القابلية للمقارنة إلى احتمال انخفاض مستوي الالتزام بالمعايير في التطبيق الفعلي نتيجة عدم وجود آليات الزام قوية. ذلك أن مستويات الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية تختلف بين الدول بل وبين الشركات في نفس الدولة. ويرجع ذلك إلى أنه عادة ما يتم وصف معايير المحاسبة الدولية بأنها تعتمد بصورة كبيرة على المبادئ والمفاهيم وتتسم اغلبها بالتعقيد. ولذلك فإن التنفيذ السليم لتلك المعايير يتطلب مستوي مرتفع من البنية التحتية للتقرير المالي والمتمثل في المستوي المهني لمعدي ومراجعي القوائم المالية والذي عادة ما تفتقر إليه الدول النامية. وتشير نتائج الدراسات إلى انخفاض مستويات الالتزام بمتطلبات القياس والإفصاح الخاصة بمعايير المحاسبة الدولية في دول الاتحاد الأوروبي (Chatham 2008; Glaum, Schmidt, Street, and Vogel 2013; Mechelli 2009; Tsalavoutas 2011)، وفي الدول النامية والعربية (Al Mutawaa & Hewaidy 2010; Al-Shammari, Brown, and Tarca 2008; Juhmani 2012; Santos, Ponte, and Mapurunga 2014)، وفي مصر Ebrahim 2014; Samaha & Stapleton (2008).

٤- الخلاصة

يثور الجدل بين مؤيدي ومعارضي تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مستوي العالم. إذ يجادل المؤيدون بأن تبني المعايير الدولية ذات الجودة المرتفعة يساعد على زيادة كل من جودة القوائم المالية وقابليتها للمقارنة، وتخفيض تكلفة رأس المال وجذب الاستثمارات الأجنبية. أما المعارضون فيجادلون بأن خصائص بيئات الأعمال المحلية والهياكل التنظيمية تحدد شكل ومحتوي معايير المحاسبة؛ وبالتالي فإن تطبيق مجموعة واحدة من المعايير لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة جودة القوائم المالية وقابليتها للمقارنة. لذلك فقد تزايد الاهتمام بتقييم مدي ملاءمة وفعالية معايير المحاسبة الدولية من خلال فحص أثر تبني معايير المحاسبة الدولية على خصائص وسمات القوائم المالية والتي تعد المنتج النهائي لمعايير المحاسبة.

ومع تعدد خصائص القوائم المالية إلا أنه يمكن القول بأن جودة القوائم المالية وقابليتها للمقارنة تمثلان أهم الخصائص التي يجب أن

تتصف بها القوائم المالية لما لهما من آثار اقتصادية عديدة.). وتعتبر القابلية للمقارنة من القضايا التي لم تُحسم بعد في الفكر المحاسبي. فالدراسات التي تناولت القابلية للمقارنة محدودة جدا؛ ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى عدم وجود تعريف محدد متفق عليه للقابلية للمقارنة. يضاف إلى ذلك عدم وجود اتفاق على ماهية المؤشرات والمقاييس التي يمكن استخدامها لقياس القابلية للمقارنة. وبصفة عامة يمكن القول بأن الهدف من وراء تحقيق مستويات مرتفعة من القابلية للمقارنة يتمثل في توفير المعلومات المقارنة اللازمة لتقييم الفرص البديلة. وبالتالي، فإن القابلية للمقارنة تعني أن يتوصل مستخدمو القوائم المالية من مقارنة الأرقام المحاسبية إلى استنتاجات سليمة (أي أن تبدو الأشياء المتشابهة متشابهة وأن تبدو الأشياء غير المتشابهة مختلفة)؛ مما يمكنهم من اتخاذ قرارات سليمة بناءً على تلك الاستنتاجات. أما إذا أدت مقارنة الأرقام المحاسبية إلى استنتاجات غير سليمة أي تكون مخالفة للحقيقة، فإن الأرقام المحاسبية تكون غير قابلة للمقارنة. وبصورة عملية، تتحقق القابلية للمقارنة عندما يكون لدي الشركات أنظمة محاسبية تنتج قوائم مالية متشابهة وذلك لمجموعة من الأحداث الاقتصادية المتشابهة.

وقد تناول العديد من الدراسات أثر معايير المحاسبة الدولية على جودة القوائم المالية في دول العالم المختلفة، بينما تناول عدد محدود من الدراسات أثر معايير المحاسبة الدولية على قابلية القوائم المالية للمقارنة على الرغم من أهميتها لمستخدمي القوائم المالية والاقتصاد القومي لأي دولة (Cascino & Gassen 2015). كما أن تلك الدراسات القليلة الموجودة ركزت على دول الاتحاد الأوروبي، علاوة على استخدام بعضها مقاييس غير مباشرة لقياس القابلية للمقارنة، وتوصلها إلى نتائج متعارضة.

ومن ناحية أخرى، يثار الجدل حول مدي ملاءمة معايير المحاسبة الدولية للدول النامية نظراً لأن معايير المحاسبة الدولية تتأثر بشكل رئيسي بالممارسات المحاسبية للدول المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معايير المحاسبة الدولية تم اعدادها على أساس المفاهيم principles-based، ومن ثم تتضمن مستوي منخفضا من الإرشادات التفصيلية، بالإضافة إلى أنها تتطلب قدرا كبيرا من التقديرات المحاسبية وممارسة الحكم المهني. كما يتسم معظم المعايير بالتعقيد، بالإضافة إلى وجود شكوك في مستوي الالتزام بمتطلبات القياس والإفصاح الخاصة بها. وبالتالي يتطلب التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية وجود آليات تنفيذ وإلزام قوية وهو الأمر الذي قد تفتقر إليه الدول النامية. ومن ثم قد يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى انخفاض القابلية للمقارنة. لذا يمكن القول بأن التساؤل الذي يطرح نفسه الآن – والذي أصبح مسار اهتمام الباحثين والمنظمين ومستخدمي القوائم المالية –هو ما إذا كان تبني معايير المحاسبة الدولية، والتي تمثل مجموعة موحدة من معايير المحاسبة عالية الجودة، يؤدي إلى إعداد قوائم مالية قابلة للمقارنة خصوصاً في الدول النامية ذات أسواق رأس المال الناشئة.

وللاجابة على ذلك التساؤل فقد إجراء دراسة تطبيقة على عينة من الشركات المصرية المسجلة ببورصة الاوراق المالية. وباستخدام ٦٩٢ مشاهدة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٣)، أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ومعنوية بين تطبيق معايير المحاسبة

المصرية الصادرة في عام ٢٠٠٦، والمستندة إلى معايير المحاسبة الدولية، ومستوي القابلية للمقارنة؛ ومن ثم فقد تم قبول فرض البحث. وهو ما يمكن تفسيره بعدم ملاءمة معايير المحاسبة الدولية (التي تستند إليها معايير المحاسبة المصرية) لبيئة الاعمال المصرية؛ نظرا لاختلاف المتغيرات البيئية، والقيم المجتمعية والهياكل التنظيمية في مصر عن تلك المعدة على اساسها معايير المحاسبة الدولية. بالاضافة إلى احتمال انخفاض مستوي الالتزام بالمعايير في التطبيق الفعلي نتيجة عدم وجود آليات الزام قوية. ذلك أن مستويات الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية تختلف بين الدول بل وبين الشركات في نفس الدولة.

٥- حدود البحث

تتمثل حدود هذا البحث في أن أسلوب قياس القابلية للمقارنة الذي تم استخدامه في البحث توجه إليه بعض الانتقادات[١٠]؛ الا أنه تم ترجيح استخدامه نظراً لأنه يعتبر مقياسا ديناميكيا يأخذ في الاعتبار التشابهات على مر الزمن capturing similarities over time، ويركز على مخرجات نظام التقرير المالي والتي تتحدد ليس فقط بالقواعد المحاسبية وإنما أيضا بدوافع التقرير والتنفيذ. فضلا عن أنه يتم حسابه على مستوي الشركة، ويمكن تقديره بسهولة للعينات الكبيرة، ولاقي قبولا عاما من قبل الباحثين. ولذلك فإن استخدام أسلوب آخر بديل لقياس القابلية للمقارنة قد يؤدي إلى نتائج مختلفة عن تلك النتائج التي تم التوصل إليها، وهو ما قد يحد من قابلية نتائج البحث للتعميم.

٦- المجالات البحثية المقترحة

تثير نتائج هذا البحث العديد من المجالات البحثية التي يمكن اجراؤها في المستقبل. ولعل من أهمها استقصاء أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على المقاييس غير المباشرة للقابلية للمقارنة، والتي تتمثل في تقييم الأداء النسبي، ودرجة نقل المعلومات، والمعلومات الخاصة للأطراف الداخلية. بالإضافة إلى استقصاء أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على الاثار الاقتصادية المختلفة، ومنها تكلفة أموال الملكية، وكفاءة الاستثمار، ومنفعة المعلومات المحاسبية بالنسبة لأسواق الإقراض، ودقة تنبؤات المحللين الماليين، سيولة أسواق رأس المال، وجذب الاستثمارات الأجنبية؛ بما يساهم في توفير تقييم شامل لأثر تبني معايير المحاسبة الدولية في مصر.

---

(١٠) تتمثل الانتقادات الموجهة لهذا الأسلوب في أنه يستخدم الأرباح فقط للتعبير عن القابلية للمقارنة، ويعتمد على افتراض أن تماثل عائد السهم يعكس تماثل الأحداث الاقتصادية. ويترتب على ذلك تأثره بالعوامل التي تؤثر على العلاقات بين الأرباح وعوائد الاسهم مثل سيولة الأسهم وخيارات النمو وغيرها، حيث تصبح هذه القضية أكثر أهمية عند قياس القابلية للمقارنة بين الدول.

References

Al Mutawaa, A., and A. M. Hewaidy. 2010. Disclosure Level and Compliance with IFRSs: An Empirical Investigation of Kuwaiti Companies. International Business & Economics Research Journal 9 (5): 33-49.

Al-Shammari, B., P. Brown, and A. Tarca. 2008. An Investigation of Compliance with International Accounting Standards by Listed Companies in the Gulf Co-Operation Council Member States. The International Journal of Accounting 43 (4): 425-447.

André, P., D. Dionysiou, and I. Tsalavoutas. 2012. Mandatory Adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS) by EU Listed Firms: Comparability and Analysts' Forecasts. Working Paper. Available at: https://goo.gl/pf7RM7.

Ball, R. 2006. International Financial Reporting Standards (IFRS): Pros and Cons for Investors. Accounting and Business Research 36 (Special Issue): 5-27.

Ball, R., A. Robin, and J. S. Wu. 2003. Incentives Versus Standards: Properties of Accounting Income in Four East Asian Countries. Journal of Accounting and Economics 36 (1-3): 235-270.

Barth, M. E. 2013. Global Comparability in Financial Reporting: What, Why, how, and when? China Journal of Accounting Studies 1 (1): 2-12.

Barth, M. E., W. R. Landsman, M. H. Lang, and C. Williams. 2012. Are IFRS-Based and US GAAP-Based Accounting Amounts Comparable? Journal of Accounting and Economics 54 (1): 68-93.

Biddle, G. C., C. Callahan, H. A. Hong, and R. L. Knowles. 2015. Do Adoptions of International Financial Reporting Standards Enhance Capital Investment Efficiency? Working Paper. Available at: http://ssrn.com/abstract=2353693.

Brochet, F., A. d. Jagolinzer, and E. j. Riedl. 2013. Mandatory IFRS Adoption and Financial Statement Comparability. Contemporary Accounting Research 30 (4): 1373-1400.

Byard, D., Y. Li, and Y. Yu. 2011. The Effect of Mandatory IFRS Adoption on Financial Analysts' Information En-

vironment. Journal of Accounting Research 49 (1): 69-96.

Cabán-García, M. T., and H. He. 2013. Comparability of Earnings in Scandinavian Countries: The Impact of Mandatory IFRS Adoption and Stock Exchange Consolidations. Journal of International Accounting Research 12 (1): 55-76.

Cascino, S., and J. Gassen. 2015. What Drives the Comparability Effect of Mandatory IFRS Adoption? Review of Accounting Studies 20 (1): 242-282.

Chan, A. L., A. W. Hsu, and E. Lee. 2013. Does Mandatory IFRS Adoption Affect the Credit Ratings of Foreign Firms Cross-Listed in the U.S.? Accounting Horizons 27 (3): 491-510.

Chand, P., and C. Patel. 2011. Cultural and Noncultural Factors Affecting Judgments of Professional Accountants: A Comparative Study of Australia and Fiji. Studies in Managerial and Financial Accounting 22: 105-139.

Chatham, M. D. 2008. Assessing the Extent of Compliance with International Accounting Standards. Journal of International Business Research 7 (1): 61-90.

Chen, C. J. P., Y. Ding, and B. Xu. 2014. Convergence of Accounting Standards and Foreign Direct Investment. The International Journal of Accounting 49 (1): 53-86.

Chen, H., Q. Tang, Y. Jiang, and Z. Lin. 2010. The Role of International Financial Reporting Standards in Accounting Quality: Evidence from the European Union. Journal of International Financial Management & Accounting 21 (3): 220-278.

Choi, F., and G. K. Meek. 2011. International Accounting (7th Edition). Upper Saddle River, New Jersey: Prentice Hall.

De Franco, G., S. P. Kothari, and R. S. Verdi. 2011. The Benefits of Financial Statement Comparability. Journal of Accounting Research 49 (4): 895-931.

De George, E. T., X. Li, and L. Shivakumar. 2016. A Review of the IFRS Adoption Literature. Review of Accounting Studies 21 (3): 898-1004.

DeFond, M., X. Hu, M. Hung, and S. Li. 2011. The Impact of Mandatory IFRS Adoption on Foreign Mutual Fund Ownership: The Role of Comparability. Journal of Accounting and Economics 51 (3): 240-258.

Ebrahim, A. 2014. IFRS Compliance and Audit Quality in Developing Countries: The Case of Income Tax Accounting in Egypt. Journal of International Business Research 13 (2): 19-37.

Field, A. 2013. Discovering Statistics using IBM SPSS Statistics (4th Edition Edition). London EC1Y 1SP: SAGE Publications Ltd.

Financial Accounting Standards Board (FASB). 2008. Qualitative Characteristics of Accounting Information (Concepts Statement No. 2 Edition). Norwalk, CT: FASB.

Financial Accounting Standards Board (FASB). 2010. Conceptual Framework for Financial Reporting (Concepts Statement No. 8 Edition). Norwalk, CT: FASB.

Florou, A., and U. Kosi. 2015. Does Mandatory IFRS Adoption Facilitate Debt Financing? Review of Accounting Studies 20 (4): 1407-1456.

Francis, J. R., S. X. Huang, and I. K. Khurana. 2016. The Role of Similar Accounting Standards in Cross-Border Mergers and Acquisitions. Contemporary Accounting Research 33 (3): 1298-1330.

Francis, J. R., M. Pinnuck, and O. Watanabe. 2014. Auditor Style and Financial Statement Comparability. The Accounting Review 89 (2): 605-633.

Glaum, M., P. Schmidt, D. L. Street, and S. Vogel. 2013. Compliance with IFRS 3- and IAS 36-Required Disclosures Across 17 European Countries: Company- and Country-Level Determinants. Accounting and Business Research 43 (3): 163-204.

Hail, L., C. Leuz, and P. Wysocki. 2010. Global Accounting Convergence and the Potential Adoption of IFRS by the U.S. (Part I): Conceptual Underpinnings and Economic Analysis. Accounting Horizons 24 (3): 355-394.

Horton, J., G. Serafeim, and I. Serafeim. 2013. Does Mandatory IFRS Adoption Improve the Information Environment? Contemporary Accounting Research 30 (1): 388-423.

International Accounting Standards Board (IASB). 2010. The Conceptual Framework for Financial Reporting. London, U.K.: IFRS Foundation.

Jaafar, A., and S. McLeay. 2007. Country Effects and Sector Effects on the Harmonization of Accounting Policy Choice. Abacus 43 (2): 156-189.

Jacob, R. A., and C. N. Madu. 2009. International Financial Reporting Standards: An Indicator of High Quality? International Journal of Quality & Reliability Management 26 (7): 712-722.

Jang, J. I., K. J. Lee, Y. Seo, and J. Cheung. 2015. Economic Consequences of IFRS Adoption in Korea: A Review of Literature. Working Paper. Available at: https://goo.gl/mcsJ69.

Juhmani, O. I. H. 2012. Factors Influencing the Extent of Corporate Compliance with IFRS: Evidence from Companies Listed in Bahrain Stock Exchange. Journal of International Business & Economics 12 (2): 67-79.

Khurana, I. K., and P. N. Michas. 2011. Mandatory IFRS Adoption and the U.S. Home Bias. Accounting Horizons 25 (4): 729-753.

Lang, M. H., M. G. Maffett, and E. L. Owens. 2010. Earnings Comovement and Accounting Comparability: The Effects of Mandatory IFRS Adoption. Working Paper. Available at: http://ssrn.com/paper=1676937.

Leuz, C., and P. Wysocki. 2016. The Economics of Disclosure and Financial Reporting Regulation: Evidence and Suggestions for Future Research. Journal of Accounting Research 54 (2): 525-622.

Liao, Q., T. Sellhorn, and H. A. Skaife. 2012. The Cross-Country Comparability of IFRS Earnings and Book Values: Evidence from France and Germany. Journal of International Accounting Research 11 (1): 155-184.

Mechelli, A. 2009. Accounting Harmonization and Compliance in Applying IASB Standards: An Empirical Survey about the First Time Adoption of IAS 7 by Italian Listed Groups. Accounting in Europe 6 (2): 231-270.

Neel, M. 2016. Accounting Comparability and Economic Outcomes of Mandatory IFRS Adoption. Contemporary Accounting Research Forthcoming.

Paananen, M., and H. Lin. 2009. The Development of Accounting Quality of IAS and IFRS Over Time: The Case of Germany. Journal of International Accounting Research 8 (1): 31-55.

Pacter, P. 2016. Pocket Guide to IFRS Standards: The Global Financial Reporting Language. London, U.K.: IFRS Foundation.

Peterson, K., R. Schmardebeck, and T. J. Wilks. 2015. The Earnings Quality and Information Processing Effects

of Accounting Consistency. The Accounting Review 90 (6): 2483-2514.

Potter, B., and M. Pinnuck. 2012. The Comparability of Financial Statements Over Time. Working Paper. Available at: https://goo.gl/CScYzW.

Revsine, L. 1975. Towards Greater Comparability in Accounting Reports. Financial Analysts Journal 31 (1): 45-51.

Roberts, C. B., P. Weetman, and P. Gordon. 2005. International Financial Reporting: A Comparative Approach (-Third Edition). Essex, U.K.: Pearson Education Limited.

Samaha, K., and P. Stapleton. 2008. Compliance with International Accounting Standards in a National Context - some Empirical Evidence from the Cairo and Alexandria Stock Exchanges. Afro-Asian Journal of Finance and Accounting 1 (1): 40-66.

Santos, E. S., V. M. R. Ponte, and P. V. R. Mapurunga. 2014. Mandatory IFRS Adoption in Brazil (2010): Index of Compliance with Disclosure Requirements and some Explanatory Factors of Firms Reporting. Revista Contabilidade & Finanças - USP 25 (65): 161-17-6.

Schleicher, T., A. Tahoun, and M. Walker. 2010. IFRS Adoption in Europe and Investment-Cash Flow Sensitivity: Outsider Versus Insider Economies. The International Journal of Accounting 45 (2): 143-168.

Simmons, J. K. 1967. A Concept of Comparability in Financial Reporting. The Accounting Review 42 (4): 680-692.

Soderstrom, N. S., and K. J. Sun. 2007. IFRS Adoption and Accounting Quality: A Review. European Accounting Review 16 (4): 675-702.

Tan, H., S. Wang, and M. Welker. 2011. Analyst Following and Forecast Accuracy After Mandated IFRS Adoptions. Journal of Accounting Research 49 (5): 1307-1357.

Taplin, R. H. 2011. The Measurement of Comparability in Accounting Research. Abacus 47 (3): 383-409.

Tsalavoutas, I. 2011. Transition to IFRS and Compliance with Mandatory Disclosure Requirements: What is the Signal? Advances in Accounting 27 (2): 390-405.

Van der Tas, L. G. 1988. Measuring Harmonisation of Financial Reporting Practice. Accounting and Business Research 18 (70): 157-169.

Wang, C. 2014. Accounting Standards Harmonization and Financial Statement Comparability: Evidence from Transnational Information Transfer. Journal of Accounting Research 52 (4): 955-992.

Wu, J. S., and I. Zhang. 2011. Accounting Integration and Comparability: Evidence from Relative Performance Evaluation Around IFRS Adoption. Working Paper. Available at: http://ssrn.com-/abstract=1650782.

Yao, L. 2014. Are Liquidity Improvements Around the Mandatory Adoption of IFRS Attributable to Comparability Effects or to Quality Effects? Working Paper. Available at: https://goo.gl/0lP-wiJ.

Yip, R. W. Y., and D. Young. 2012. Does Mandatory IFRS Adoption Improve Information Comparability? The Accounting Review 87 (5): 1767-17-89.

Zeff, S. A. 2007. Some Obstacles to Global Financial Reporting Comparability and Convergence at a High Level of Quality. The British Accounting Review 39 (4): 290-302.

Zhanga, Y., and J. Andrew. 2010. Land in China: Re-Considering Comparability in Financial Reporting. Australasian Accounting Business & Finance Journal 4 (1): 53-75.

ملحق البحث: بيان بأسماء الشركات التي تضمنتها عينة الدراسة التطبيقية

١ـ قطاع الموارد الأساسية

١ـ الالومنيوم العربية
٢ـ العز الدخيلة للصلب
٣ـ حديد عز

٢ـ قطاع الكيماويات

١ـ المالية والصناعية المصرية
٢ـ سماد مصر ـ ايجيفرت
٣ـ كفر الزيات للمبيدات والكيماويات

٣ـ قطاع التشييد ومواد البناء

١ـ أسمنت بورتلاند طره
٢ـ أسمنت سيناء
٣ـ أكرو مصر للشدات والثقلات المعدنية
٤ـ الاسكندرية لأسمنت بورتلاند
٥ـ الحديثة للمواد العازلة ـ بيتومود
٦ـ السويس للأسمنت
٧ـ العربية للخزف ـ اراسمكو
٨ـ العز للسيراميك والبورسلين ـ الجوهرة
٩ـ المصرية لتطوير صناعة البناء ـ ليفت سلاب
١٠ـ اوراسكوم للإنشاء والصناعة
١١ـ دلتا للانشاء والتعمير
١٢ـ روبكس لتصنيع البلاستيك
١٣ـ مصر بنى سويف للأسمنت
١٤ـ مصر لصناعة التبريد والتكييف ـ ميراكو
١٥ـ مصر للاسمنت ـ قنا

٤ـ قطاع الخدمات المالية

١ـ الاسكندرية الوطنية للاستثمارات المالية
٢ـ الاهلي للتنمية والاستثمار
٣ـ الدولية للتأجير التمويلي ـ إنكوليس
٤ـ القاهرة الوطنية للاستثمار والاوراق المالية
٥ـ المجموعة المالية هيرمس القابضة
٦ـ المصريين في الخارج للاستثمار والتنمية
٧ـ الملتقي العربي للاستثمارات

٥ـ قطاع الأغذية والمشروبات

١ـ أجواء للصناعات الغذائية ـ مصر
٢ـ الاسماعيلية مصر للدواجن
٣ـ الدلتا للسكر
٤ـ الشرقية الوطنية للأمن الغذائي
٥ـ القاهرة للدواجن
٦ـ المنصورة للدواجن
٧ـ شمال الصعيد للتنمية والانتاج الزراعي ـ نيوداب

٦- قطاع الرعاية الصحية والأدوية	
١- الاسكندرية للخدمات الطبية - المركز الطبي الجديد	٤- جلاكسو سميثكلاين
٢- المصرية الدولية للصناعات الدوائية - ايبيكو	٥- مستشفى النزهة الدولي
٣- المهن الطبية للأدوية	٦- مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية
٧- قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	
١- الاهرام للطباعة والتغليف	٦- العربية للصناعات الهندسية
٢- السويس للأكياس	٧- الكابلات الكهربائية المصرية
٣- الشرق الأوسط لصناعة الزجاج	٨- المصرية لخدمات النقل - ايجيترانس
٤- الشروق الحديثة للطباعة والتغليف	٩- النصر لصناعة المحولات - الماكو
٥- الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء والتعمير - ايكون	
٨- قطاع المنتجات المنزلية والشخصية	
١- العربية وبولفارا للغزل والنسيج - يونيراب	٣- اوليمبك جروب للاستثمارات المالية
٢- النساجون الشرقيون	٤- جولدن تكس
٩- قطاع العقارات	
١- التعمير والاستشارات الهندسية	٩- القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية
٢- الخليجية الكندية للاستثمار العقاري العربي	١٠- القاهرة للاستثمارات والتنمية
٣- السادس من اكتوبر للتنمية والاستثمار - سوديك	١١- القاهرة للإسكان والتعمير
٤- الشمس للإسكان والتعمير	١٢- المتحدة للإسكان والتعمير
٥- العالمية للاستثمار والتنمية	١٣- المصريين للإسكان والتنمية والتعمير
٦- العبور للاستثمار العقاري	١٤- الوطنية للإسكان للنقابات المهنية
٧- العقارية للبنوك الوطنية للتنمية	١٥- زهراء المعادي للاستثمار والتعمير
٨- الغربية الاسلامية للتنمية العمرانية	١٦- مينا للاستثمار السياحي والعقاري

١٠ - قطاع الاتصالات والتكنولوجيا	
١- المصرية لخدمات التليفون المحمول - موبينيل	٣- جلوبال تيلكوم القابضة - اوراسكوم تليكوم القابضة
٢- المصرية للاتصالات	
١١ - قطاع السياحة والترفيه	
١- التعمير السياحي	٥- بيراميزا للفنادق والقرى السياحية
٢- المصرية للمشروعات السياحية العالمية	٦- رمكو لإنشاء القرى السياحية
٣- المصرية للمنتجعات السياحية	٧- رواد مصر للاستثمار السياحي
٤- اوراسكوم للفنادق والتنمية	٨- شارم دريمز للاستثمار السياحي